فان ذلك لامر خارج والحق انها متفاضلة واعظمها لفظ الجلالة
وهو الاسم الاعظم وكان سيدي علي وفا رضي الله عنه يذهب الي
التفاضل في الاسما ويقول في قوله تعالي وكلمة الله هي العليا
هي اسم الله الاعظم فانه اعلي مرتبة من ساير الاسما قال ونظير ذلك
قوله تعالي ولذكر الله اكبر اي ولذكر الله اكبر من ذكر ساير
الاسما اهـ افاده الشيخ الامير   كذا صفات ذاته قديمة اي
مثل اسمائه تعالي الصفات القايمة بذاته وهي صفات المعاني
السبع او الثمانية علي الخلاف في ذلك قديمة فكل من اسمائه
وصفات ذاته قديم فليست اسماوه من وضع خلقه له وليست
صفاته حادثة لانها لو كانت حادثة لزم قيام الحوادث بذاته تعالي
ويلزم كونه تعالي عاريا عنها في الازل ويلزم افتقارها الي مخصص
وهو ينافي وجوب الغني المطلق وهو انتفا الحاجات مطلقا
وهو لا يكون الا لله بخلاف الغني المقيد وهو قلة الحاجات
وهو غني الحوادث ولذلك قال بعضهم مولانا غناك مطلق
وغنانا مقيد وخرج باضافة صفات الي الذات صفات الافعال
فليس شي منها بقديم عند الاشاعرة بخلافه عند الماتريدية فهي عين
صفة التكوين القديمة كما تقدم واما الصفات السلبية فهي قديمة
قطعا وازلية علي الخلاف في القديم والازلي ولعل الشارح جري علي
القول بالفرق بين القديم والازلي فقال وخرج باضافة الصفات
الي الذات السلبية والفعلية فليس شي منهما بقديم عند
الاشاعرة قال الشيخ الامير ورايت بخط سيدي احمد النفراوي
ان ذكرها قلم اي ذكر الصفات السلبية سبق قلم والافضل
الشارح مشهور   واختير الخ اي اختار جمهور اهل السنة ان
اسمائه تعالي توقيفية وكذا صفاته فلا تثبت لله اسما ولا
صفة الا اذا ورد بذلك توقيف من الشارع وذهبت المعتزلة

لانها عند الاشاعرة تعلقات القدرة الحادثة وعند الماتريدية هو

الي جواز اثبات ما كان متصفا بمعناه ولم يوهم نقصا وان لم
يرد به توقيف من الشارع ومال اليه القاضي ابو بكر الباقلاني
وتوقف فيه امام الحرمين وفصل الغزالي فجوز اطلاق الصفة
وهي ما دل علي معني زايد علي الذات ومنع اطلاق الاسم وهو
٥٨ ما دل علي نفس الذات والحاصل ان علماء الاسلام اتفقوا
علي جواز اطلاق الاسما والصفات علي الباري عز وجل اذا ورد بها
الاذن من الشارع وعلي امتناعه اذا ورد المنع منه واختلفوا
حيث لا اذن ولا منع والمختار منع ذلك وهو مذهب الجمهور
اهـ في شرحه الصغير   أَنَّ أَسْمَاءُه بدرج همزة اسماه الاولي
مع القصر للوزن والمراد بالاسما ما قابل الصفات بدليل قوله
كذا الصفات فالاسم ما دل علي الذات والصفة ما دلت علي
معني زايد علي الذات وليس المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف
ولا ما قابل الكنية واللقب وقوله توقيفية اي يتوقف جواز
اطلاقها عليه تعالي علي ورودها في كتاب او سنة صحيحة او
حسنة او اجماع لانه غير خارج عنها بخلاف السنة الضعيفة
ان قلنا ان المسئلة من العلميات اي الاعتقاديات بحيث
يعتقد ان ذلك الاسم من اسمائه تعالي وان قلنا ان المسئلة من
العمليات بحيث نستعمله ونطلقه عليه تعالي فالسنة الضعيفة
كافية في ذلك لان الحديث الضعيف يعمل به في فضايل الاعمال
واما القياس فقيل كالاجماع ما لم يكن ضعيفا وعليه فيقاس
واهب بناء علي انه لم يرد علي وهاب واطلق بعضهم منع القياس
قال المص في الشرح الصغير وهو الظاهر لاحتمال ايهام احد المراد
دون الاخر كالعالم والعارف والجواد والسخي والحليم والعاقل
اهـ وبالجملة فما اذن الشارع في اطلاقه واستعماله جاز وان
اوهم كالصبور والشكور والحليم فان الصبور يوهم وصول
فين

Copyright © … University